تقرير: 600 مليار درهم حجم التجارة الخارجية لأبوظبي عام 2012

ارتفعت قيمة التجارة الخارجية لإمارة أبوظبي خلال عام 2012 إلى حوالي 600 مليار درهم بنسبة نمو 6.9 في المئة مقارنة بعام 2011. . فيما أسهمت بنحو 65.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للإمارة خلال عام 2012.

وذكر التقرير الاقتصادي لإمارة أبوظبي للعام 2012 في فصله الثالث الصادر عن إدارة الدراسات في دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي. . أن الصادرات السلعية لإمارة أبوظبي تجاوزت 481 مليار درهم خلال عام 2012 بنسبة نمو بلغت 8.1 في المئة مقارنة بعام 2011. . بينما شكلت الصادرات النفطية ما نسبته 93.7 في المئة من إجمالي الصادرات السلعية حيث بلغت قيمتها نحو 451.5 مليار درهم بنسبة نمو بلغت 6.9 في المئة مقارنة بعام 2011.

وفي المقابل زادت قيمة صادرات إمارة أبوظبي من السلع غير النفطية إلى 4ر15 مليار درهم عام 2012 بنسبة نمو كبيرة بلغت 34.3 في المئة مقارنة بعام 2011 بجانب نمو قيمة إعادة التصدير بنسبة كبيرة بلغت 27.5 في المئة مقارنة بعام 2011 وبقيمة إجمالية بلغت نحو 14.75 مليار درهم.

وزادت الواردات السلعية لإمارة أبوظبي على 118.79 مليار درهم عام 2012 مقارنة بنحو 116.4مليار درهم عام 2011 بمعدل نمو 2.2 في المئة.

ويلاحظ أنه حسب الفئات الاقتصادية الواسعة « بي. إي. سي. » فإن اللوازم الصناعية « غير مصنفة في مكان آخر» تعتبر أكبر فئات واردات الإمارة حيث شكلت عام 2012 ما نسبته 35.4 في المئة من إجمالي الواردات.

وأشار التقرير إلى أن سائل النقل البحري تهيمن على الواردات حسب وسائل النقل حيث تشكل الواردات عن طريق البحر نحو 69.9 في المئة من إجمالي الواردات بينما الواردات عن طريق البر شكلت حوالي 29.8 في المئة.

واستمرت صادرات إمارة أبوظبي في تغطية وارداتها السلعية بنسب عالية جدا خلال الفترة 2007 إلى 2012 حيث زادت على 404 في المئة في عام 2012 ما يؤكد استمرار قدرة صادرات الإمارة الكبيرة على تأمين مختلف الاحتياجات التنموية.

وتستند هذه التغطية بشكل رئيس على الصادرات النفطية التي بلغت تغطيتها للواردات حوالي 380 في المئة في عام 2012. . بينما بلغت نسبة تغطية الصادرات غير النفطية – مع إعادة التصدير – للواردات نحو 25.3 في المئة.

وواصل الميزان التجاري لإمارة أبوظبي تسجيل فائض كبير خلال عام 2012 زاد على 362.6 مليار درهم مقارنة بـ 329 مليار درهم عام 2011 بمعدل نمو بلغ حوالي 10.2 في المئة. . ويعود ذلك إلى استمرار الدور الكبير الذي تلعبه الصادرات النفطية للإمارة في إجمالي صادرات الإمارة إلى العالم الخارجي.

ولم يحدث تغير في المراتب الثلاث الأولى على قائمة الشركاء التجاريين لإمارة أبوظبي في مجال التجارة السلعية غير النفطية خلال عام 2012 حيث استمرت المملكة العربية السعودية في اعتلاء المرتبة الأولى على قائمة الشركاء التجاريين لإمارة أبوظبي بإجمالي تبادل تجاري بلغ حوالي 18.46 مليار درهم خلال العام 2012 وهو ما يشكل نحو 12.37في المئة من إجمالي التجارة السلعية غير النفطية للإمارة.

وحافظت الولايات المتحدة الأميركية على المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 14.49مليار درهم وبأهمية نسبية بلغت حوالي 9.71 في المئة من إجمالي التجارة السلعية غير النفطية للإمارة عام 2012 مع ثبات نسبي في الأهمية النسبية مقارنة بعام 2011.

أما كوريا الجنوبية والتي حافظت على المرتبة الثالثة على قائمة أهم الشركاء التجاريين للإمارة فقد زادت أهميتها النسبية قليلا عام 2012 حيث بلغت 8.85 في المئة مقارنة بحوالي 8.4 في المئة من إجمالي التجارة السلعية غير النفطية لإمارة أبوظبي عام 2011 وبإجمالي تبادل تجاري بلغ حوالي 13.2 مليار درهم.

وحدث تبادل في المرتبتين الرابعة والخامسة حيث تقدمت ألمانيا إلى المرتبة الرابعة بعد أن زاد إجمالي تبادلها السلعي مع إمارة أبوظبي على 10 مليارات درهم عام 2012. . بينما تراجعت اليابان مرتبة واحدة وحلت في المرتبة الخامسة بقيمة بلغت 9.83 مليارات درهم وهو أقل بقليل عن حجم تجارتها السلعية غير النفطية مع أبوظبي عام 2011 البالغة 9.9 مليارات درهم.

وحافظت إيطاليا على المرتبة السادسة بإجمالي تجارة سلعية غير النفطية بلغ 9.05 مليارات عام 2012 بينما قفزت الصين من المرتبة العاشرة عام 2011 إلى المرتبة السابعة بعد أن زادت تجارتها السلعية غير النفطية مع أبوظبي على 8.16 مليار درهم عام 2012.

ويلاحظ التغير المستمر في أهمية الشركاء التجاريين لإمارة أبوظبي في « مجال الصادرات » حسب الدول خلال السنوات الأخيرة حيث نجد أن الصين جاءت في المرتبة الأولى عام 2012 بعد أن بلغت الصادرات السلعية غير النفطية إليها حوالي 4.05 مليارات درهم وبنسبة استحواذ بلغت حوالي 26.3 في المئة من إجمالي صادرات أبوظبي غير النفطية إلى مختلف دول العالم وذلك بعد أن كانت في المرتبة السابعة عام 2011. . وبنسبة لم تتجاوز حينها خمسة في المئة من إجمالي صادرات أبوظبي غير النفطية.

وحافظت المملكة العربية السعودية على المرتبة الثانية حيث بلغ مجموع الصادرات إليها ما قيمته 3.87 مليارات درهم وبنسبة 25.2 في المئة من إجمالي صادرات أبوظبي غير النفطية. . فيما يلاحظ الزيادة في هذه النسبة مقارنة بعام 2011 الذي بلغت فيه 17.9 في المئة من إجمالي صادرات أبوظبي غير النفطية.

ومن اللافت حصول سنغافورة على المرتبة الثالثة بنسبة 12.3 في المئة من إجمالي صادرات أبوظبي غير النفطية وبقيمة 1.89 مليار درهم رغم أنها لم تكن ضمن المراتب الـ10 الأولى في عام 2011.

وتقدمت الهند مرتبة واحدة حيث حلت بالمرتبة الرابعة بينما تراجعت عمان مرتبة واحدة لتحل بالمرتبة الخامسة.

وشهدت قائمة أهم الشركاء التجاريين في « مجال إعادة التصدير » خلال عام 2012 استقرارا كبيرا مقارنة بعام 2011 حيث لم يحدث تغيير في المراتب الأربع الأولى والتي تعتليها أربع دول من مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2010 فقد استمرت مملكة البحرين في المرتبة الأولى رغم انخفاض نسبتها من إجمالي إعادة التصدير لإمارة أبوظبي إلى 26.3 في المئة عام 2012 مقارنة بـ 29.6 في المئة عام 2011.

واستمرت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية بنسبة 17.4 في المئة من إجمالي إعادة التصدير لإمارة أبوظبي مع ملاحظ زيادة هذه النسبة بالمقارنة بعام 2011 الذي بلغت 13.8 في المئة من إجمالي إعادة التصدير لإمارة أبوظبي.

وحافظت دولة قطر على المرتبة الثالثة بنسبة 14.5 في المئة عام 2012 بزيادة طفيفة على نسبتها عام 2011 البالغة 13.4 في المئة من إجمالي إعادة التصدير لإمارة أبوظبي وكذلك حافظت الكويت على المرتبة الرابعة بنسبة 12.2 في المئة من إجمالي إعادة التصدير لإمارة أبوظبي.

ومن خارج دول مجلس التعاون الخليجي نجد أن الأردن تقدم مرتبة واحدة ليصبح في المرتبة الخامسة بنسبة 3.1 في المئة من إجمالي إعادة التصدير من إمارة أبوظبي خلال عام 2012 وكذلك تقدمت تركمانستان إلى المرتبة السادسة بنسبة 2.9 في المئة من إجمالي إعادة التصدير من إمارة أبوظبي خلال عام 2012 بعد أن كانت في المرتبة التاسعة عام 2011.

وفي مجال الشركاء التجاريين بالنسبة « للواردات » حافظت الولايات المتحدة الأميركية على المرتبة الأولى للسنة الرابعة على التوالي حيث بلغ حجم الواردات منها نحو 14.34 مليار درهم عام 2012 وبنسبة 12.1 في المئة من إجمالي الواردات السلعية لإمارة أبوظبي مقارنة بنحو 13.4 مليار درهم في عام 2011 شكلت ما نسبته 11.5 في المئة من إجمالي الواردات السلعية لإمارة أبوظبي.

وتابعت كوريا الجنوبية تقدمها حيث حلت بالمرتبة الثانية عام 2012 بنسبة 1ر11 في المئة من إجمالي الواردات السلعية لإمارة أبوظبي بعد أن كانت في المرتبة الثالثة في عام 2011 وبنسبة 10.14 في المئة علما بأنها كانت في المرتبة الثامنة عام 2010.. فيما تراجعت السعودية مرتبة واحدة حيث حلت بالمرتبة الثالثة بنسبة 10.1 في المئة من إجمالي الواردات السلعية لإمارة أبوظبي.

نمو التجارة الخارجية لأبو ظبي

آل مكتوم : 2.8 مليون درهم أرباح « شعاع » خلال 2013

أعلنت شعاع كابيتال امس عن نتائجها المالية الأولية وغير المدققة للربع الرابع وكامل عام 2013، والتي أتت متوافقة مع توجيهاتها للسوق فيما يخص أرباحها السنوية.

وحققت شعاع في الربع الرابع من العام 2013 إيرادات بلغت حوالي 63 مليون درهم بزيادة بلغت 153 في المئة مقارنة بإيرادات الربع الرابع من العام 2012 والتي بلغت 25 مليون درهم. وبلغ صافي الربح حوالي 3.8 ملايين درهم في الربع الرابع من العام 2013 مقابل صافي خسارة بلغت 21 مليون درهم في الربع الرابع من العام 2012.

كما بلغ صافي الربح العائد للمساهمين خلال كامل العام 2013 حوالي 2.8 مليون درهم، بزيادة بلغت 62 مليون درهم عن صافي الخسارة المحقق في العام 2012 والبالغ 59 مليون درهم. وبلغت الإيرادات المحققة خلال العام 2013 حوالي 198 مليون درهم بنسبة زيادة قدرها 44 في المئة مقابل الإيرادات المحققة في العام 2012 والبالغة 137 مليون درهم. وكانت جميع وحدات الأعمال المولدة للإيرادات رابحة خلال العام 2013 وساهمت في هذا الأداء القوي.

الشيخ مكتوم آل مكتوم

وبلغ إجمالي أصول شعاع 1.5 مليار درهم في نهاية العام 2013، بارتفاع قدره 116 مليون درهم مقارنة مع إجمالي الأصول في 31 ديسمبر 2012. ووفقا لتوقعات شعاع للعام 2013 وخططها لتعزيز أعمال الإقراض من خلال إعادة توزيع ميزانيتها العمومية ورفع حجم ديونها، انخفضت السيولة المتوفرة لدى الشركة بواقع 234 مليون درهم إلى 189 مليون درهم، فيما ارتفعت ديونها إلى 377 مليون درهم مقارنة بـ 269 مليون درهم. وبلغت نسبة المديونية لدى شعاع 0.23 بنهاية العام 2013.

وقال الشيخ مكتوم بن حشر آل مكتوم، رئيس مجلس الإدارة التنفيذي لشعاع كابيتال: «لقد تمكنا من تحقيق أهدافنا المالية بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها فريق عملنا، إلى جانب تحسن ظروف السوق والتي أسهمت في تسريع وتيرة نمو الإيرادات في جميع وحدات أعمالنا الأساسية. كما واصلنا العمل على سياستنا الصارمة لتخفيض نفقاتنا، والتي أثمر عنها هذه النتائج الجيدة، لتمثل بذلك نقطة تحول في مسيرتنا».

وأضاف سموه: «إن النتائج المالية للعام 2013 توضح بجلاء مدى نجاح تحولنا الاستراتيجي. فقد وصلت شعاع اليوم إلى مستويات جديدة من حيث قوة ميزانيتها العمومية وهيكلية المخاطرة و ربحية أعمالها».

ومن المتوقع أن تقوم شعاع كابيتال بالإعلان عن نتائجها المالية المدققة للربع الرابع والعام المالي 2013، بتاريخ 14 فبراير المقبل.

ارتفعت بنسبة 43 في المئة

« بورصة دبي » : أحجام التداول في الذهب والسلع تصل لمستويات قياسية جديدة في عام 2013

بورصة دبي للسلع

واصلت بورصة دبي للذهب والسلع نموها القوي الذي شهدته خلال العام السابق، مع وصول أحجام التداول إلى مستويات قياسية جديدة في عام 2013. وارتفعت أحجام التداول السنوية لعام 2013 بنسبة 43 في المئة مقارنة مع عام 2012 إلى 13.759.255 عقداً، في أعلى معدل تشهده البورصة على الإطلاق. ووصلت قيمة التداولات التي سجلتها البورصة على مدار 253 يوما في عام 2013 إلى 448.25 مليار دولار أمريكي. كما سجل متوسط حجم التداول اليومي «ADV» نموا كبيرا محققا أعلى مستوى له على الإطلاق بواقع 54.384 عقداً.

كما سجلت البورصة خلال عام 2013 إنجازات قياسية أخرى تضمنت أعلى حجم تداول شهري على الإطلاق بواقع 1.593.150 عقداً في شهر يونيو، وأعلى حجم تداول يومي بواقع 127.231 عقداً في 20 يونيو 2013، وأعلى متوسط عقود مفتوحة بواقع 32.828 عقداً. وسجلت البورصة أيضاً أعلى قيمة تداول يومي بلغت 3.8 مليارات دولار أمريكي في 15 أبريل 2013، وأعلى متوسط حجم تداول يومي في شهر واحد بواقع 83.850 عقداً في يونيو 2013.

وكانت عقود العملات هي المحرك الرئيسي للنمو بإجمالي 13.178.027 عقداً في عام 2013، ما يمثل زيادة بنسبة 48 في المئة عن العام السابق. وسجلت عقود الروبية الهندية الأجلة نموا بنسبة 36 في المئة مقارنة مع عام 2012 لتصل إلى 11.783.685 عقداً. بينما شكلت عقود الين والفرنك السويسري الآجلة، التي نمت بنسبة 54 في المئة و32 في المئة على التوالي، عقود العملات الأخرى عالية الأداء.

وفي هذا الصدد، قال غاري أندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع: «واصلت بورصة دبي للذهب والسلع نموها القوي خلال عام 2013 مع إطلاق مجموعة من المبادرات الجديدة لتعزيز السيولة، بالإضافة إلى عدد من المنتجات الجديدة المبتكرة ومنصة تكنولوجيا متطورة مصممة لزيادة سرعة وسعة التداول. ومع التقلبات الكبيرة التي شهدتها أسعار السلع والعملات خلال العام، قدمت منتجات بورصة دبي للذهب والسلع عدداً من أفضل الأدوات في المنطقة لإدارة المخاطر الناجمة عن تقلبات الأسعار التي لا يمكن التنبؤ بها. وفي الوقت نفسه، وفرت العديد من منتجات البورصة فرصا استثمارية عالية القيمة وأدوات تسعير مرجعية لمجتمعات الأعمال في المنطقة وخارجها. وكجزء من استراتيجيتنا للتنويع، سوف نسعى لتقديم منتجات جديدة، بما في ذلك عقود الذهب والبلاستيك الفورية في عام 2014، بالإضافة إلى توسيع محفظتنا في الأسواق الناشئة. ونتوقع أن تواصل منتجاتنا لعب دور كبير في تعميق وتعزيز أسواق المال والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة».

وشملت العقود الأخرى عالية الأداء في البورصة خلال عام 2013 عقود الروبية الهندية المصغرة الآجلة، وهي نسخة مصغرة عن عقود الروبية الهندية العادية التي أطلقتها بورصة دبي للذهب والسلع في العام الماضي، حيث سجلت 1.198.476 عقداً خلال فترة تداول زادت قليلاً عن ثمانية أشهر، وكذلك عقود الفضة الآجلة التي نمت بنسبة 59 في المئة مقارنة مع عام 2012 لتصل إلى 18.491 عقداً.

من جهة أخرى، واصلت بورصة دبي للذهب والسلع حصد الجوائز العالمية بفضل نموها ومنتجاتها المبتكرة في عام 2013. فخلال حفل توزيع الجوائز العالمية للعقود الآجلة وعقود الخيارات (FOW) الذي أقيم في لندن الشهر الماضي، فازت بورصة دبي للذهب والسلع بجائزة «أفضل بورصة لعام 2013» في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كما حظيت منصتها للتداول «منصة متداول EOS» بجائزة «أفضل ابتكار تكنولوجي من قبل بورصة» في آسيا وأستراليا والشرق الأوسط وأفريقيا. وفي وقت سابق من العام، قامت مجلة «FOW» بمنح بورصة دبي للذهب والسلع المركز الأول ضمن فئة «أفضل منصة ناشئة لعام 2013» في آسيا، والمركز الثاني ضمن فئة «أفضل بورصة آسيوية للعام». وشملت الجوائز الأخرى «أفضل بورصة لعام 2013» ضمن جوائز ISF من مجلة «Global Investor Magazine»، و«أفضل بورصة فوركس في منطقة الشرق الأوسط لعام 2013» في معرض وجوائز فوركس الأردن، و«أفضل بورصة للعام» في معرض وجوائز فوركس الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و «أفضل بورصة سلع للعام» في حفل جوائز «

على هامش لقائه وفد كلية الدفاع الوطني

المنصوري: اقتصاد الإمارات من أهم القوى المحركة للنمو الاقتصادي في المنطقة والعالم

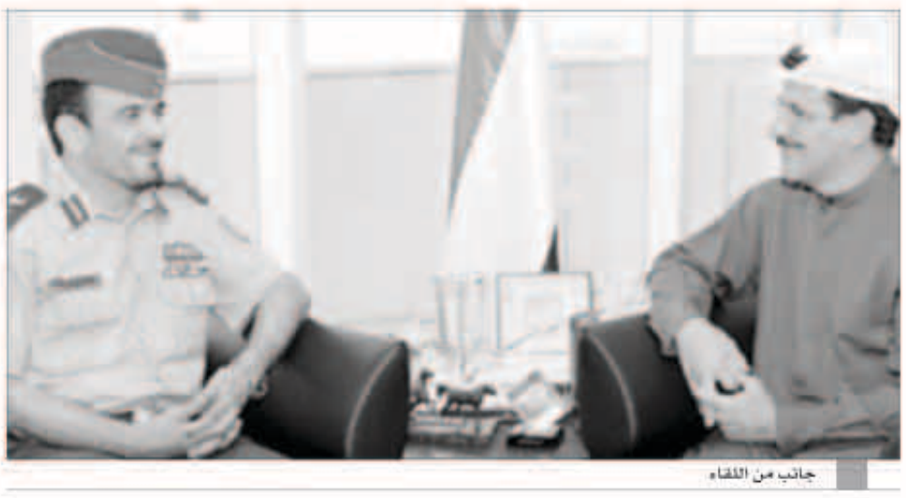
جانب من اللقاء

أكد المهندس سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، أن اقتصادنا الوطني استطاع أن يضمن لنفسه موقعا ودورا مؤثرا في محيطه الإقليمي والعالمي، وأصبح يعول عليه كإحدى القوى المحركة للنمو الاقتصادي، وكمركز حيوي للتجارة والأعمال على المستوى العالمي.

وأوضح أن الإمارات تعمل على تعزيز تنافسية اقتصادها من خلال بناء اقتصاد مبني على المعرفة.

وبين المنصوري، لدى استقباله اللواء الركن طيار رشاد محمد سالم السعدي قائد كلية الدفاع الوطني وعدد من المنتسبين للكلية، أن تركيز الإمارات على البحث والتطوير حولها إلى مركز للبحث والتطوير في المنطقة.

وأضاف، أن الدولة تحرص على تشجيع المزيد من الاستثمار في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظرا للمكانة الكبيرة لهذا القطاع في دعم الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن الإمارات احتلت المرتبة 17 عالميا في مساهمتها في الصادرات الدولية لعام 2012، كما احتلت المرتبة 23 عالميا في مساهمتها في الواردات الدولية لعام 2012، حسب تقرير التجارة العالمي للعام 2013 والصادر عن منظمة التجارة العالمية.

وتبوأت الإمارات المرتبة 23 عالمياً والأولى عربيا في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، واحتلت المرتبة الرابعة في التجارة عبر الحدود، حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، والمرتبة الأولى للدول المصدرة للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمرتبة الأولى للدول المصدرة للاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأوضح، أن مساهمة القطاعات غير النفطية بلغت 70 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2012، وبلغ حجم التجارة الخارجية غير النفطية 1.5 تريليون درهم خلال العام نفسه.

كما ارتفع حجم التجارة الخارجية للدولة بمعدل 15 في المئة مقارنة بالعام 2011، واستطاعت الدولة التوسع في نسب التركز الجغرافي والسلعي لتجارتها الخارجية، كما حافظت الإمارات على مرتبتها كمركز تجاري هام حيث احتلت المرتبة الثالثة عالميا في إعادة التصدير.

وقال المنصوري «يعود الفضل في الوصول إلى المكانة الرائدة في الاقتصاد الإماراتي إلى الاتباع الدقيق لتوجيهات القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، حيث تمكنت الإمارات ومن خلال الاعتماد على سياسة التنويع الاقتصادي من التحول إلى مركز عالمي للأعمال».

وتابع «أصبحت الدولة تشهد كل يوم تدفق المزيد من الاستثمارات على أسواقها وقد باتت تمثل بالفعل وجهة إقليمية وعالمية للشركات من مختلف مناطق العالم، لما تقدمه من بيئة مثالية لممارسة الأعمال، والانفتاح على جميع الأسواق في المنطقة». وذكر أن وزارة الاقتصاد تعمل على تطوير المنظومة التشريعية الاقتصادية للدولة وبما يضمن النمو الاقتصادي المتوازن مع مراعاة المتطلبات على المستوى المحلي والالتزام بالاتفاقيات والقوانين الدولية.

ونوه إلى أن الدولة تعمل في الوقت الحالي على إنجاز مجموعة من القوانين لتعزيز أداء الأعمال في الدولة وفي مقدمتها قانون الشركات التجارية الجديد الذي يشكل نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني، ودعم العجلة الاقتصادية وتوجهات الحكومة في تنويع مصادر الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد معرفي وفق رؤية الحكومة 2021.

وأوضح المنصوري أن من القوانين المهمة التي تعمل الوزارة على إصدارها قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى أن اللجنة الوزارية للتشريعات انتهت من مناقشة مجموعة من القوانين واتخاذ التوصيات المناسبة حولها وعلى رأسها قوانين المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية وقانون الاستثمار.

كما أن الوزارة شكلت لجنة لإعداد مشروع قانون اتحادي بشأن حماية الأسرار التجارية، كما شكلت لجنة لمتابعة مشروع قانون اتحادي بشأن التحكيم، وشكلت أيضا لجنة أخرى لإعداد مشروع قانون اتحادي بشأن قواعد المنشأ وشهادات المنشأ الوطنية.

وذكر المنصوري أن الوزارة انتهت من رفع مشروع تعديل القانون الاتحادي رقم «17» لسنة 2002 بشأن تنظيم وحماية الملكية الصناعية لبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية إلى وزارة العدل. كما انتهت من إعداد مشروع تعديل المرسوم الاتحادي رقم «7» لسنة 2005 في شأن المصادقة على القانون «النظام» الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وتعمل الوزارة أيضا على مراجعة مشروع اللائحة التنفيذية للقانون الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي بشأن العلامات التجارية، ومراجعة القانون الاتحادي رقم «7» لسنة 2002 وتعديلاته في شأن قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة ومقارنتها مع الاتفاقيات الدولية وقوانين مجلس التعاون الخليجي، ومشروع اللائحة التنفيذية لمشروع قانون مدققي الحسابات، ومشروع القانون الخليجي الموحد لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات.